بسم الله الرحمن الرحيم

الحكومة المركزيـــة والمدينـــــة

من اشق الموضوعات واصعبها الحديث عن الحكومة المركزية والمدينة المصريه ونوعية العلاقات التى يجب ان تربطهما. وترجع صعوبة هذا البحث الى عدة اسباب.
أولها أن المدينة هى اعقد ماكينة خلقها الانسان والتعرض لها فى أى ناحية مـــن نواحيها انما يعنى التعرض للانسان الفرد والمجتمع وكل ما يحمله ذلك من جوانـــب بأبعادها ومستوياتها المتشابكة.

وثانى الاسباب انه ليس لدينا تقاليد عريقة فى هذا المجال. فالمدينـــة المصرية منازلت للدولة عن ساطة ما منذ امد طويل. والتاريخ المسجل لم يشهـــد لمصر الا كيان سياسى واحد واضح المعالم ممثلا فى الدولة تديره حكومة مركزية وتهيمن على كافة اطرافه. وعلاقة المدينة بالسلطة ليست علاقة المشارك بل علاقة التابـــع بتابعـــه.

الصعوبة الثالثة التى تواجه الباحث هى أن نظام التعليم الجامعى والبحث العلمى فى مصر لم يجد ضرورة حتى الان لافراد قسم او كلية لدراسة وبحث نظم الحكومة بأنواعها ومستوياتها المختلفة. فلدينا اثنتا عشر جامعة ليس فيها قسم واحـــد متخصص فى هذا المجال. هذه الحقيقة لها دلالتها وهى تجعل الذى يتعرض لهذا الموضوع – مثل ما افعله الان – انما يتحدث عن ملاحظات ومشاهدات عامة ولايستند فيما يقول الى نظريات شاملة فى علوم الادارة وفنونها قد تم وضعها حسب واقعنا الذاتى وطبيعتنـــا المحليـــة.

أما الصعوبة الرابعة والاخيرة فهى انه حتى بدون تقاليد عملية طويلـــة وبدون بحوث علمية متعمقة فليس هناك وسيلة سهلة ميسرة للحصول على المعلومـــات والبيانات اللازمة لمجرد طرق هذا المجال طرقا هينا. وليس هناك داع للاسهاب فـــى هذه النقطة فكلنا ندرك الصعوبات البالغة التى تواجهنا عندما نسعى فى اروقـــة الوزارات والمحافظات بحثا عن بيان او حقيقة. واذا ما حصلنا عليها تكون فـــى بعض الاحيان ناقصة او متداخلة مع غيرها من الحقائق مما يجعل النتائج التى تبنـــى عليها موضع شك كبيـــر.

أن الانتقال من مدينة – دولة City - State الى دولة قوميـــة National State كان طويلا وشاقا فى العالم الغربى ولم يتم – فى حقيقـــة الامر – الا فى خلال الثلاث القرون الماضية فقط. ولم تتنازل المدن او المقاطعـــات Cities , Boroughs عن كل سلطاتها الى الحكومة المركزية بل ابقت فى يديهـــا

القدر الكافى من السلطات لادارة شئونها بنفسها. واعطت للسلطة المركزية ما يعينها على القيام بمسئولياتها فى القضايا القومية وفى مواجهة العالم الخارجى. وامكن للسلطة المركزية والمدينة الوصول الى نوع من الاتزان فى المسئوليات والسلطات تحقق معه سيادة الدولة من ناحية وذاتية المدينة وقدرتها على التخطيط والتنفيذ وتوفير نوع الحياة التى تريده لساكنيها من ناحية اخرى. واقرب مثل على هذا النمط فى العلاقة بين المدينة والحكومة المركزية الولايات المتحدة الامريكية. حيث تتمتع كل ولاية بدستورها الخاص وبنظام نيابى وتنفيذى وقضائى مستقل تماما عن غيرها من الولايات. وتستطيع المدينة ان تختار عن طريق الانتخابات العامة ليس فقط موظفيها العموميين بداية بالمحافظ Mayor الى غيره من رؤساء القطاعات التنفيذية مثل مديرى الصحة والتعليم والاسكان بل تستطيع ايضا ان تقرر لنفسها نظام الحكومة التى تراه ملائما ما دام ذلك لايتعارض مع دستور الولاية اودستور الدولة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الحكومة المركزية - الفيدرالية - تسعى دائما الى ان تجعل التنمية القومية شبه متوازنة ومتوازية فى كافة المناطق بالمساعدة المباشرة وغير المباشرة للمناطق والمدن الفقيرة للنهوض بنفسها حتى تقترب فى تنميتها بزميلاتها الاخرى.

وليس لمصر فى نظام ادارة ما هذه التقاليد والتجارب الثرية. لقد تنازلت المدينة المصرية كما اسلفنا - اما طوعا او قهرا - بكل سلطاتها للحكومة المركزية منذ فجر التاريخ. وربما كان لتوقف الحياة المصرية كلها على مصدر واحد وهو النهر - وعلى مدى البصر من جانبيه صحراء جرداء - جعل الهيمنة المركزية الكاملة على هذا النهر والوادى الذى يرويه امر لازم وضرورى لاستمرارية الحياة نفسها. خصوصا وان جريان هذا النهر لم يكن منتظما طول الوقت فقد تخلل تاريخ مصر العديد من الفترات التى قلت فيها المياه وانتشر القحط والمجاعات بين سكان الوادى.

ولم ترى مدننا نوعا من الذاتية الا عندما وقعت البلاد تحت السيطرة الغربية فى العصر الحديث. فقد طبقت الادارة الاجنبية على مدننا بعضا من نظمها وانشأت مع بداية هذا القرن ما يسمى بالبلديات Municipalities . فكان لكل مدينة بلدية يرأسها مدير عام وتتولى كافة اعمال المرافق والبنية الاساسية للمدينة وكذلك الخدمات والتخطيط ووضع لوائح التنظيم واستخدامات الاراضى وغيرها من اوجه العمران المختلفة ويتم اختيار اعضاء المجلس البلدى بالانتخاب المباشر

وكان لكل بلدية مواردها الخاصة بها من رسوم وضرائب. وبعد مضى ما يقرب من نصف قرن على تطبيق هذا النظام اكتسبت المدن خصوصا الكبرى منها ذاتية مستقلة عن الاخرى. وتعاقب على بلديات القاهرة والاسكندرية العديد من الشخصيات العامة التى تركت بصماتها الواضحة على هاتين المدينتين فضاهت الاولى المدن الاوربية وسميت الثانية بعروس البحر الابيض. واختفى هذا اللقب منذ فترة ليست قصيرة حتى كدنا ان ننساه.
ولكن هذا النظام لم يستمر فسرعان ما الغى واستعادت الدولة هيمنتها الكاملة على المدينة بموجب قانون من الغريب ان يسمى بقانون الحكم المحلى. لقد اثبتت التجارب خلال ربع قرن انه ليس هناك - فى حقيقة الامر - نظام للحكم المحلى فى مصر فى ظل هذا التشريع. ولسنا فى حاجة الى الاشارة الى ان هناك فرق كبير بين الادارة Administration وبين الحكم والسيطرة. ان الحكومة المركزية فى علاقاتها بالمدينة المصرية المعاصرة لاتتوقف فقد عند حد الادارة بل تتجاوزه فى بعض الاحيان الى درجة الهيمنة الشبه كاملة عليها.

ربما كان لسيطرة الدولة على مدننا ما يبررها فى الماضى فقد كان تعدادنا يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين فى اغلب فترات تاريخنا. وكان اغلبنا يعيشون على نمط واحد من الحياة وهى الزراعة النهرية ذات الدورة الثابتة المتكررة. لقد تجاوز تعدادنا الحالى الخمسين مليونا واصبح من الزم ضروريات الحياة الخروج من الوادى الضيق الى مناطق جديدة ذات ايكولوجيات مختلفة متباينة تستوجب حلولا غير تقليدية فى تنميتها. ولم يعد نشاطنا الاقتصادى مقتصرا على الزراعة التقليدية بل امتد بدرجات متزايدة الى افاق اخرى مثل الصناعة والتعدين والسياحة وغيرها.
ومثل هذا التغيير الكبير - كما ونوعا - يجعل من الضرورى البحث عن صيغة مناسبة جديدة للعلاقة بين الدولة والمدينة تعيننا على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

لقد تضخمت مسئوليات الحكومة المركزية فى الثلاثين سنة الاخيرة بدرجة كبيرة ويرجع هذا التضخم الى سببين رئيسيين اولهما ان الحكومة فى حقيقة الامر هى حكومة خدمات لقد آلت على نفسها خلال المواثيق والدساتير المتعاقبة وخلال المواقف الرسمية المعلنة ان تؤدى للشعب وتقدم له كافة الخدمات الضرورية مثل التعليم بدرجاته الابتدائى والثانوى والجامعى والصحة العامة الوقائية منها والعلاجية والتأمين الاجتماعى والتموين والتسويق والمرافق والاسكان بل امتد التزام الحكومة ليشمل تعيين كافة الخريجين بمستوياتهم المختلفة وتحولت الحكومة بذلك من حكومة ادارة Administration الى حكومة اجتماعية Social Gov. مسئولة مسئولية كاملة عن خدمات ورفاهية هذا الشعب Servicies and Welfair of the People

أما السبب الثانى فهو خلق القطاع العام بشركاته وهيئاته وسيطرته شبه الكاملة على وسائل الانتاج فى كافة المجالات الصناعية والتعدينية والزراعية كما امتدت سيطرته ايضا الى مجالات التجارة والنقل البرى والبحرى والجوى والتصدير والاستيراد والتأمين والبنوك والنشر والاعلام. وان كان نظام القطاع العام يتيح له بعض الاستقلال الا انه فى النهاية يتبع وزارات الحكومة المركزية فهى التى تعتمد خططه وتعدن مديرية وعليه ان ينفذ السياسة العامة التى تضعها له.

ونتيجة لهذا التضخم الكبير فى مسئوليات الحكومة المركزية تضخم ايضا الجهاز الحكومى دون ان يواكب ذلك تطويرا فى الاداره او زيادة فى الكفاءة بل هناك من الدلائل ما يشير الى هبوط فى مستوى اداء هذا الجهاز.

ومما تجدر الاشارة اليه هنا انه خلال هذه الفترة انطلقت قوى التغيير من عقالها تحاول اعادة صياغة النظم الاجتماعية والاقتصادية Social & Economic Order بما يتيح فرص متساوية ومتكافئة لافراد المجتمع كله وبما يعطى دائما التطور والتنمية بعدا اساسيا جديدا هو البعد الاجتماعى وقد شمل هذا التغير وجه مصر كله حاضره وريفه.

أمام التضخم فى مسئوليات الحكومة المركزية وامام هذه التغييرات الاجتماعية التى تجرى دون توقف وامام جهاز مركزى مترهل لم يعد قادرا على القيام بهذا العبء الثقيل واصبح عاجزا عن اللحاق بهذه المتغيرات واستيعابها وتوجيهها لم يعد هناك مفر غير تنازل الحكومة المركزية عن بعض اعبائها للمدن والمحليات حتى تساهم بدورها فى دفع عجلة التنمية.

وربما كان من المناسب ان نوضح هنا بعض اوجه هيمنة الحكومة المركزية على شئون المدن هيمنة شبه كاملة.

اولا :تقوم الحكومة المركزية بتعيين الموظفين العموميين بالمدينة مثل المحافظ ورئيس المدينة ورؤساء الاحياء وسكرتير المدينة ورؤساء القطاعات المختلفة كالتعليم والصحة والزراعة والاسكان والشئون الاجتماعية والاوقاف والامن. وليس هناك بطبيعة الحال خيار لسكان المدينة امام هذا التعيين الذى يأتى دون مقدمات وليس له دورة او نمط مفهوم كما انه ليس هناك تنسيق واضح بين هذه التعيينات. فرئيس الدولة يقوم بتعيين ونقل والاستغناء عن خدمات المحافظين وتتولى وزارة الحكم المحلى ترقية

وتعيين ونقل روءساء المدن وروءساء الاحياء والسكرتيريين العموميين للمحافظات وتقوم كل وزارة بتعيين مدير المديرية التابعة لها. فتعين وزارة الصحة مثلا مدير مديرية الشئون الصحية وتعين وزارة التربية والتعليم مدير التعليم وتعين وزارة الاسكان مدير الاسكان وهكذا ...

وغالبا ما تكون هذه التعيينات جزءا من السلم الوظيفى الذى يرتقيه الموظف الى ان يصل الى نهايته اذا ما اسعده الحظ ويصير وكيلا اولا لوزارته. وغالبا ما يجد هوءلاء الموظفون انفسهم امام ازدواجية فى الولاء فعليهم ان يخدموا سيدين مختلفين فى آن واحد الوزير الذى يتبعه والمحافظ الذى يعمل معه. وليس نادرا ان يطلب المحافظ من الوزراء تغيير مندوبيهم فى المحافظة اذا ما تعذر التعاون معهم. وليس هناك اسس معلنة يجرى على اساسها اختيار المحافظين Criteria for Choice وربما كان للطائفية المهنية تأثير عند هذا الاختيار.

ثانيا يترك للمدينة عادة الادارة اليومية الروتينية اما المشروعات الكبيرة داخلها فتقوم بها عادة الوزارات المركزية دون مساهمة او مشاركة تذكر من جانب المدينة رغم تأثير هذه المشروعات تأثيرا مباشرا على حاضرها ومستقبلها. ونذكر هنا على سبيل المثال المشروعات التالية التى يجرى تنفيذها في محافظة القاهرة: مترو الانفاق وشبكة التلفونات تقوم بها وزارة النقل والمواصلات. محطات توليد الكهرباء وشبكات الانارة تقوم بها وزارة الكهرباء. مشروع الطريق الدائرى تعده وتقوم بتنفيذه وزارة التعمير والاسكان. محطات التنقية وشبكة المياه ومحطات شبكة الصرف الصحى تقوم به وزارة التعمير والاسكان. الاوبرا ومتحف الحضارة ومركز المؤتمرات تقوم به وزارة الثقافة. تطوير الاماكن والاحياء الاثرية تتولاه هيئة الاثار. مشروع مستشفى القصر العينى الجديد تقوم بها وزارة التعليم العالى.

وفى محافظة الاسكندرية لا يختلف الامر كثيرا عن محافظة القاهرة فنظام الصرف الصحى لم تحدده مدينة الاسكندرية بل حددته نيابة عنها الحكومة المركزية فعلى مدى ما يزيد على ستة اعوام اصرت الحكومة المركزية — وزارة التعمير والاسكان — ان يكون الصرف على البحر. واستقدمت اكثر من بيت خبرة اجنبى ليوءيد وجهة نظرها فى الصرف على البحر. وقيل انها انفقت ما يقرب من ٩٠ مليونا دولارا على هذه الدراسة. اما الاصوات التى ارتفعت فى مدينة الاسكندرية مطالبة بأن يكون الصرف على البر وليس على البحر حماية لشواطئها من اخطار التلوث واستفادة من مياه المجارى فى الزراعة

او التشجير بعد تنقيتها فيبدو انه لم يكن لها تأثير يذكر على قرار الحكومة المركزية فى القاهرة رغم انها صادرة من جهات لها وزنها العلمى والشعبى مثل جامعة الاسكندرية والمجلس المحلى. وقد تراجعت الحكومة المركزية اخيرا عن نظام الصرف على البحر وقررت لجنة السياسات المنبثقة من مجلس الوزراء ان يكون الصرف على البر وذلك بعد ما ادى المشروع العاجل للصرف الحرئ على البحر الى تلوث خطير على شواطئ الاسكندرية على مدى عامين كاملين.

وعلى كل هذه المشروعات تتولى الوزارات المعنية الاعداد لها تخطيطا وتصميما وتمويلا اما من الخزانة العامة او من القروض الاجنبية او من كليهما وغالبا ما تأخذ هذه المشروعات صفة القانون بعرضها على مجلس الشعب والموافقة عليها حتى لايكون هناك مجرد تأخير على الاعتراض على تمويلها او على تصميمها. ولا اعلم عن مشروع واحد عرضته الوزارات على اجهزة المحافظة التى سيقام فيها لابداء الرأى ومناقشته من جوانبه المختلفة خصوصا العمرانية منها واحيانا ما يكون هناك بعض التحفظات او وجهات النظر الاخرى فى بعض المشروعات ولكن انفراد الوزارات المركزية بها يجعل من المتعذر ان يؤخذ "الرأى الاخر" عقه فى النظر والاعتبار. ثم تقوم الوزارات بتنفيذ هذه المشروعات المنشائية والمدنية فى موقف لايختلف كثيرا عن موقف المتفرج على ما يجرى حوله.

وكثيرا ما تبرر الوزارات المركزية سطوتها على شئون المدينة بأن الاخيرة ليس لديها الاجهزة الفنية القوية القادرة على القيام بمثل هذه المشروعات والرد على هذه المقولة ليس عسيرا. فأن الوزارات ايضا ليس لديها مثل هذه الاجهزة الفنية القادرة وانها فى سبيل دراسة وتصميم وتنفيذ هذه المشروعات تستأجر بيوت الخبرة الاجنبية والمحلية. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فأن سلب المدينة حقها فى الهيمنة على شئونها قد ادى بالضرورة الى تقلص اجهزتها الفنية. لقد كانت بلدية القاهرة تمثل تجمع هندسى من اكبر التجمعات الهندسية فى البلاد وقتها. ولكن تجريد المدينة من مسئولياتها ادى الى انكماش الادارة الهندسية بها حتى صارت لاتهتم الان الا باصدار تراخيص البناء والاشراف على امور الجبانات. كما هو وارد فى كتاب عملها الرسمى - ولاشك ان استعادة المدينة لمسئولياتها سيؤدى قطعا الى بث الحياة من جديد فى اوصال اداراتها الفنية.

ثالثا :لقد نص قانون التخطيط العمرانى الصادر فى عام ١٩٨٠ على ان تتولى كل محافظة مسئولية تخطيط مدنها الا ان نفس القانون قد سمح للحكومة المركزية بتقديم المعونة للمحليات للقيام بهذا التخطيط عند الضرورة. وبعد مضى مايزيد على خمسة اعوام على صدور هذا القانون لااعلم على وجه اليقين عن مدينة واحدة تقوم بنفسها بأعداد تخطيط لها او على الاقل بمشاركة الحكومة المركزية فى اعداد التخطيط العمرانى الخاص بها بل تتولى وزارة التعمير هذه المهمة بالكامل نيابة عن المدن المصرية.

لقد تعاقدت وزارة التعمير مع بيت خبرة فرنسى للاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى التابعة للوزارة لوضع استراتيجية لتنمية اقليم القاهرة الكبرى ووضع مخطط عام للقاهرة ولقد فرغ المخططون الفرنسيون وزملاؤهم المصريون من المرحلة الاولى من هذا التخطيط وحددوا الملامح الرئيسيه لاستراتيجية التنمية العمرانية للعاصمة والتى تتمثل فيما يلى:
تقسيم القاهرة الى احياء متجانسة. انشاء طريق دائرى حول القاهرة (شبيه بالطريق الدائرى حول باريس) يتصل بقلب المدينة من خلال شبكة من الطرق الاشعاعية. تحديد محاور الامتداد العمرانى فى اتجاه طريق القاهرة القطامية والقاهرة الاسماعيلية والقاهرة بلبيس واخيرا انشاء سبع مدن توابع ومستقرات بشرية حول القاهرة. وقد تم تمويل هذه الدراسات بقرض من الحكومة الفرنسية وتجرى الان المفاوضات مع الجانب الفرنسى لتمويل المراحل التالية. وقد اعدت هذه المخططات بمعزل عن محافظة القاهرة وبدون مشاركة فعالة من جانبها.

كما تقوم هيئة التخطيط العمرانى باعداد تخطيط لكل من المنيا وبنى سويف واسيوط والاقصر وبعض مدن الوجه البحرى بالاستعانة ببيوت الخبرة المحلية.

ومن المفيد فى سياق بحثنا هذا ان نذكر انه فى اوائل السبعينيات سميت الادارة العامة للتخطيط العمرانى بمحافظة القاهرة — وكانت جزءا اساسيا من تكوين جهاز المحافظة — سميت بجهاز تخطيط القاهرة الكبرى واضيف الى اختصاصها تخطيط الجيزة وشبرا الخيمة بمحافظة القليوبية باعتبار ان هذه الاجزاء متكاملة تخطيطيا مع مدينة القاهرة ونزعت من محافظة القاهرة وتبعت الى مجلس الوزراء. وفى منتصف السبعينات انتقلت تبعية هذا الجهاز الى وزارة التعمير وتغير الاسم مرة اخرى ليصير الهيئة العامة للتخطيط العمرانى. وربما كان من طبيعة الامور ان تهتم هذه الهيئة وقد صارت جزءا من الحكومة المركزية بالتخطيط القومى والتخطيط الاقليمى ووضع المعدلات والانماط التخطيطية لتخطيط المدن تاركة امر تخطيط هذه المدن اما لها او للمحافظات التى تتبعها. كما كان من

الواجب ان يواكب تحويل هذا الجهاز الى هيئة قومية اعادة تكوين ادارة جديدة للتخطيط داخل محافظة القاهرة تتولى اعداد المخطط العام لها ووضع استراتيجية للتنمية العمرانية بها. كما كان من الواجب ايضا ان ينشأ فى كل محافظة مثل هذه الادارة الهامة. ومن الصعب الاقتناع بأن هيئة واحدة قادرة على تخطيط مدن الدولة كلها وقراها. ولاتوجد مثل هذه الهيئة فى اية دولة اخرى فى العالم فيما عدا ربما الدويلات الصغرى والتى لايتجاوز تعدادها ملايين قليلة.

رابعا : من الحقائق الغير معروفة على نطاق واسع انه ليس لمحافظة القاهرة سلطة عمرانية كاملة على نصفها الشرقى بالكامل. فمصر الجديدة تتبع شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير ومدينة نصر تتبع شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير ومدينة المقطم تتبع شركة النصر للاسكان والبناء والمعادى تتبع شركة المعادى للاسكان والتعمير وهذه الشركات تتبع الهيئة العامة للاسكان التى تتبع بدورها وزارة التعمير والاسكان.

وهذه الشركات تسمى تجاوزا بشركات الاسكان ولكنها فى حقيقة الامر هى شركات عقارية يعطى لها حق الامتياز على مساحة من الارض بموجب قرارات جمهورية داخل كردون مدينة القاهرة فتقوم بتمهيدها وتقسيمها ومد الخدمات والمرافق اليها ورصف شبكة الطرق بها ثم تقوم ببيع قطع الاراضى اما الى الافراد او الجمعيات او الشركات الاخرى للبناء عليها. اما ما تقيمه بنفسها من وحدات سكنية فهو اقل القليل ولايتجاوز ما تقيمه كل هذه الشركات بضعة الاف من الوحدات السكنية فى العام الواحد.

مما سبق يتضح ان هذه الشركات تتعامل مع اراضى ومواقع داخل كردون القاهرة وتبلغ مساحة ما تسيطر عليه من اراضى حوالى نصف مساحة القاهرة ، وهذه المساحة قابلة للامتداد شرقا فى محاور التنمية فى اتجاه القطامية والسويس والاسماعيلية وبلبيس. ورغم ذلك فأنها تتبع اداريا وزارة التعمير والاسكان ولاتملك محافظة القاهرة اية ولاية عليها.

كما انه ليس لمحافظة الاسكندرية ولاية على الشركات العقارية التى تعمل داخل حدودها مثل شركة المعمورة للاسكان والتعمير او شركة المتحدة للاسكان والتعمير.

خامسا :تتيح القوانين الحالية للوزراء التدخل المباشر فى شئون تعتبر من اخص مسئوليات المحافظات ونسوق هنا بعض الامثلة الواضحة. اعطى القانون لوزير الاسكان الحق فى تحديد المناطق داخل المدن التى يمكن ان تتجاوز فيها المبانى الارتفاعات المحددة فى لوائح التنظيم. وقد اصدر وزير الاسكان قرارا وزاريا باعتبار منطقة كورنيش النيل شمال كوبرى ابو العلا منطقة مبانى عالية يمكن ان تتجاوز فيها المبانى ارتفاع العشرة ادوار المحددة بلوائح التنظيم كحد اقصى للارتفاع. وكل المبانى العالية التى نراها فى القاهرة والاسكندرية انما وصلت الى هذه الارتفاعات الشاهقة بموافقة وزير الاسكان وبقرارات وزارية منه. ولاشك ان ارتفاع المبنى ليس امرا سياسيا او سياديا يحتاج لموافقة الوزارة المركزية بل يرتبط اساسا بالكثافة السكانية وسياسة استخدامات الاراضى داخل المدينة Land Use ولوائح التنظيم الخاصة بالمنطقة ونمط المرور وقدرات المرافق والبنيه الاساسية والتخطيط العمرانى العام للمدنية وكلها امور لايختلف اثنان على انها مسئولية المدينة فى المقام الاول واذا لم تكن هذه المسائل الضرورية هى مسئوليات المدن فما هى مسئولياتها اذن؟ كذلك اعطى القانون وزير الرى حق الاشراف على شواطئ النيل بما فى ذلك شواطئه داخل المدن، وبناء على ذلك فأن وسائل استغلال الشواطئ ونوعية استخدامها والمنشآت التى تقام عليها بل وحمايتها هى امور متروكة لوزير الرى ليقررها. ان المدينة تاريخيا هى ابنة النهر والعلاقة بينهما علاقة عضوية وحميمة. ولما كنا قد تركنا الشاطئ لوزير الرى ليحدد استخداماته والمبانى المقامة عليه لوزير الاسكان لكى يطلق ارتفاعاتها فقد انتهينا الى ذلك الخائط الخرسانى البغيض الذى يمتد من المعادى الى جاردنسيتى ثم الى ماسبيرو وابو العلا وبولاق لكى يفصم العلاقة بين النهر والمدينة ويبترها ويشوه خط سماء القاهرة تشويها كبيرا.

ومن اوضح امثلة القرارات الفوقية التى قد لاتأتى فى مصلحة المدينة ووجهها العمرانى ان احدى الشركات امكنها ان تحصل على موافقة احد كبار مسئولينا على انشاء فندق لها على موقع يعتبر بحق من اجمل مواقع العالم. وتم لها ما ارادت وانشأت مبنى من الدرجة الثالثة وهو فندق الجزيرة شيراتون على طرف الجزيرة الجنوبى رغم اعتراض كافة اللجان التى عرض عليها المشروع والتى رأت ان تبقى للقاهرة هذه البقعة الخضراء الجميلة بعد ان اختفت تدريجيا حدائقها الاخرى. واخذت المبانى واماكن انتظار السيارات تمتد من مبنى الفندق وتقضم جزءا بعد جزء من حديقة الحرية المجاورة.

ولاشك ان تعدد الوزارات والهيئات والشركات التى تقوم بمشروعات داخل المدينة وهيمنة الوزارة المركزية على مساحة واسعة من المدينة (القاهرة) تبلغ نصفها واعطاء الوزراء الحق القانونى فى التدخل المباشر فى شئون المدينة كان له العديد من النتائج الخطيرة نذكر منها ما يلى:

اولا :تقلص سلطة المدينة وانكماشها ولايمتد هذا الانكماش على المساحات والمجالات التى انتزعتها منها الوزارات المركزية بل شمل ايضا - وهذا هو وجه الخطورة - المجالات التى مازالت نظريا تحت سلطة المدينة وتملك اتخاذ القرارات بشأنها. ان المدينة قادرة على تحديد استخدامات الاراضى بالاحياء المختلفة Land Use وكذلك هى قادرة على وضع سياسة لانشطة المناطق Zoning Policy ثم ايضا يمكنها تحديد الكثافات السكانية القصوى بكل حى ولكننا لم نسمع عن محافظة واحدة اتخذت قرارات محددة فى هذا الشأن ربما لان العجز الذى اصابها نتيجة سلب مقوماتها قد صار عجزا شبه كليا حتى فى المجالات المحدودة التى تركت لها. وكما سبق ان ذكرنا فأن تقلص سلطة المدينة قد ادى بالضرورة الى تقلص اجهزتها الفنية.

ثانيا :لما كانت المشروعات التى تتم بالمدينة تفرض من اعلا ولاتنبع من القاعدة فأنها غالبا تكون بمنأى عن النقد الموضوعى ولاتتعرض للمناقشة الواسعة من الجهات المعنية حتى تتضح جوانبها المختلفة قبل الاقدام عليها.
اذ انه ليس هناك تسلسل طبيعى لهذه المشروعات بحيث لاتنتقل الى مرحلة الا بعد ان تجاز فى المرحلة السابقة ونذكرهنا بعض الامثلة لتوضيح وجهة نظرنا. عرض مشروع بناء القصر العينى الجديد على الرأى العام خلال العامين الماضيين ولكن فقط من جهة شروط التعاقد مع الجانب الفرنسى واجراءات هذا التعاقد. ولكن لم يطرح ابدا مدى جدوى انشاء مثل هذا المشروع فى هذا الموقع بالذات. فقد ذكر ان سعة المستشفى الف سرير وحسب معدلات المستشفيات التعليمية فسوف يأوى هذا المبنى حوالى ثمانية الاف فرد بكل ما يحتاجونه من خدمات طبية وخدمات فندقية وانتقالات ومرافق. يقع هذا المشروع فى منطقة بالغة الازدحام وبلغت فيه طاقات الشوارع المحيطة وطاقات المرافق حدودها القصوى ان لم تكن قد تجاوزتها بكثير ، وعلينا ان نتخيل ما سوف يكون عليه الحال اذا ما اضيف على احمال المرور والمرافق الحالية الاحمال الاضافية الكبيرة بعد ان ينشأ هذا المبنى.ولو عرض هذا المشروع للمناقشة العامة ودرست جوانبه المختلفة وتأثيره على مدينة باتت متخمة بموءسساتها لربما كان من الافضل نقل المشروع الى احدى

المدن التوابع حول القاهرة مثل مدينة ٦ اكتوبر حيث الارض متسعة ويمكن ان يكون بداية لمركز طبى جديد بل يمكن ان يكون بداية لامتدادات كليات جامعة القاهرة فى المستقبل. ومن ناحية اخرى فأن مثل هذه المشروعات الكبرى تعطى المدن الجديدة شهادة ميلادها الحقيقى.

اما المشروع الثانى فهو انشاء دار الاوبرا الجديدة بأرض المعارض بالجزيرة. ان الرأى الذى يعارض انشاء الاوبرا فى هذا الموقع كان جدير بالدراسة والنظر. فالاوبرا - وهى تحت الانشاء حاليا - تقع على جانب اهم شريان للعبور بين شقى القاهرة الكبرى على جانبى النيل الشرقى والغربى بين كوبرى قصر النيل وكوبرى الجلاء. واذا ما اضفنا الى حمل المواصلات والمرور الحالى الحمل المتوقع عند الدخول والخروج الى الاوبرا وقت الحفلات لسوف يكون وضع المرور بالغ التعقيد. وكان هناك فى السبعينات دراسة اعدت لاعادة تخطيط بولاق فى المنطقة الواقعة بين مبنى جريدة الاهرام وجريدة اخبار اليوم بشارع الجلاء شرقا وكورنيش النيل عند دار الكتب غربا واوضحت الدراسة ان هذه المنطقة بعد اعادة تخطيطها وتعميرها يمكن ان تكون مركزا جديدا للقاهرة وموقعا مناسبا لانشاء دار الاوبرا عليها وايضا مجمعا ثقافيا من متاحف وخلافه.

اما المشروع الثالث هو مشروع الصرف الصحى للقاهرة الذى يجرى تنفيذه حاليا. فحسب تصميم هذا المشروع فسوف تصرف القاهرة كلها على نفق قطره ثمانية امتار تحت عمق كبير من سطح الارض حوالى ٣٠ ثلاثين مترا ويمتد بطول القاهرة من حلوان جنوبا الى المرج شمالا. ومثل هذا النظام فى الصرف يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة ليس فقط فى الانشاء بل ايضا فى التشغيل فضلا عن مخاطرة الامنية فى حالة الزلازل وكذلك فى حالة تعطله عن العمل لسبب او لاخر. وكان لبعض المختصين رأى آخر فى نظام الصرف الصحى ربما كان اكثر مناسبة لنا ويتلخص فى تقسيم القاهرة الى اربعة مناطق تزود بأربعة مواسير صرف رئيسية بدلا من نفق واحد كبير. وكانت هذه المواسير المقترحة على اعماق لاتتجاوز سبعة امتار فقط بدلا من الثلاثين مترا للنفق الحالى. وفى رأيهم ان تكلفة هذا التصميم اقل بكثير من تكلفة المشروع الحالى.

ثالثا :مع تعدد الوزارات والهيئات والشركات التى تعمل فى المدينة الواحدة لكل منها برامجها الزمنية ومحدداتها التمويلية فقد صار من المستحيل التنسيق بينها وادى ذلك الى تداخل فيما بينها Over Lapping وفاقد كبير فى الجهد والوقت والمال وما عملية حفر الطرق التى يتبعها عملية رصف ثم حفر جديد ثم رصف التى نشاهدها كل يوم الا احد مظاهر الفوضى العمرانية التى عمت وجه المدينة.

نستخلص مما سبق انه لامناص من اعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية والمدينة بحيث تعطى المدينة حقها المشروع فى الهيمنة على شئونها تخطيطا وتنفيذا وتمويلا وتقتصر الحكومة المركزية على دورها الطبيعى وهو الاهتمام بالمسائل القومية الداخلية والخارجية. وربما كان فى ذلك نقطة البداية لمواجهة مشاكلنا الحالية. واود ان ابرز فى هذا المجال النقط التالية:

اولا :يلزم تعديل التشريعات بما يجعل المدينة مسئولة وحدها عن تنميتها العمرانية بمراحلها التخطيطية والتصميمية والتنفيذية.

ثانيا :تعطى المدينة الحق فى زيادة مواردها الذاتية بالطريقة التى تراها ما دام ذلك يتم بموافقة مجالسها الشعبية المنتخبه.

ثالثا :لابد ان تقوم المدينة بأنشاء وتطوير اجهزتها الفنية خصوصا ادارة التخطيط العمرانى ويمكنها ان تستعين ببيوت الخبرة الوطنية لاستكمال ما ينقصها من تخصصات واخصائيين.

رابعا :من الواجب اعادة النظر فى النظام الادارى برمته بحيث يتوفر للمدينة نمط معاصر للادارة.

خامسا :انه من اوجب الضروريات والتى لاتحتمل اى تأخير البدأ فى اعداد التخطيط القومى الشامل والتخطيط الاقليمى لكل تتضح لنا معالم الاقاليم التخطيطية بما تحتويه من محافظات ومدن. ومثل هذا التخطيط - القومى والاقليمى - سيحدد الفلك الذى تسير فيه المدينة ويقيها تسلط الحكومة المركزية عليها.